- السيد محمد بحر العلوم: رحلة العطاء والجهاد من النجف والى النجف
- المفهوم الحديث لمبدأ المشروعية وخضوع سلطة الدولة للقانون
- الحصانات والامتيازات الدبلوماسية بين النصوص القانونية والاعتبارات الأمنية السرية في محاكمات قوى الامن الداخلي
- الاحتمالات المستقبلية للعلاقات الامريكية التركية وانعكاساتها على العراق
- التوصيف القانوني والمصلحة المحمية في جريمة توظيف المس الديني
- التأصيل المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي
- المسؤولية الدولية المترتبة عن جريمة الارهاب (قانون جاستا الأمريكي إنموذجاً)
- الطائفية السياسية وتأثيرها على ازمة الاندماج في العراق
- التنظيم الإداري للعتبة العلوية
- مواريث الانشقاق الاجتماعي واثرها في التحول الديمقراطي (العراق بعد ٢٠٠٣ إنموذجا)

بحر العلوم

مجلة علمية متخصصة في الفكر الاسلامي والعلوم السياسية والقانونية

اصدار
معهد العلمين للدراسات العليا
مؤسسة بحر العلوم الخيرية
النجف الاشرف - العراق

ISSN 2518 -5519

العدد ١٠ صيف ٢٠١٧

العتبة العلوية المقدسة

المحتويات

افتتاحية العدد

حصاد العام... اعتراف الوزارة بالمعهد وتخريج الطلبة وإطلاق جائزة الإبداع 9

❖ بحوث ودراسات

السيّد محمد بحر العلوم رحلة العطاء والجهاد من النجف وإلى النجف 13

المفهوم الحديث لمبدأ المشروعية وخضوع سلطة الدولة للقانون 37

الحصانات والامتيازات الدبلوماسية
بين النصوص القانونية والاعتبارات الأمنية 65

السرية في محاكمات قوى الأمن الداخلي 93

الاحتمالات المستقبلية للعلاقات الامريكية - التركية وانعكاساتها على العراق 137

التوصيف القانوني والمصلحة المحميَّة في جريمة توظيف النَّص الديني 161

التأصيل المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي 197

المسؤولية الدولية المترتبة عن جريمة الإرهاب 231

الطائفية السياسية وتأثيرها على أزمة الاندماج في العراق 255

التنظيم الإداري للعتبة العلوية المقدسة 283

مواريث الانشقاق الاجتماعي وأثرها في التحول الديمقراطي
العراق بعد 2003 أنموذجاً 329

جولة في المجلات العالمية 355

مواريث الانشقاق الاجتماعي وأثرها في التحول الديمقراطي العراق بعد 2003 أنموذجاً

أ. م. د. محمد عطوان خلف* حسين علي حسين**

المستخلص***

بعد العام 2003، لم يحظَ العراق بظروف تعايشية وتصالحيه ملائمة للسلم والاستقرار، بل أن البناء التعددي المطروح للتداول شهد نوعاً من النكوص والارتكاس على هويات فرعية، وبملامح بدائية منتمية إلى عهود ما قبل الدولة العراقية، عوضاً عن الانفتاح على تمثيل واسع ما بين الهويات. لقد أظهرت الأدبيات المعاصرة -من الناحية الديموغرافية- العراقَ مجالاً مغرياً لاختبار مشاريع التقسيم على أساس تقرير مصير تلك الهويات الفرعية. ولم يكن ليتم ذلك لولا استناد ذلك كله إلى جذور ثقافية فكرية قوامها الإقصاء والنبذ والنفي والإنكار للجماعات الثقافية ما جعلته أثراً ونتيجة حاكمة في صياغة المشهد السياسي الحالي.

الأمر الذي شكل صعود طبقات سياسية واجتماعية ذات هويات استبعادية؛ بمعنى الاختلاف مع الآخر أو استبعاده، وتكون أداة للكراهية لا للتواصل.

* أستاذ الفكر السياسي المساعد في كلية القانون والسياسة/ جامعة البصرة.
** ماجستير في العلوم السياسية فرع الفكر السياسي- معهد العلمين للدراسات العليا.
*** البحث جزء من رسالة ماجستير.

Abstract

After 2003 Iraqis don't get symbiotic and con clitoris condition convenient for peace and stability. But that constriction of a pluralistic for discussion witnesses a kind of regression and reaction on sub- divisions and primitive features belonging to the era before modern Iraqi stat instead of openness to represent all divisions largely. This matter has encouraged to rise political and social layers that have exclusionary tendencies i.e. the difference with the other or exclusion- these layers devote to the concept the other as much as they seek to classify the other to minimize or margined. These layers also become a tool for antipathy instead of communication.

المقدمـــة:

لقد جاءت تجربة التحول الديمقراطي في عراق ما بعد 2003 بعد عقود من الاستبداد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والفكري والقومي..، فالعراق الذي يشتمل على تعددية سياسية وفكرية وثقافية وقومية ودينية ومذهبية بحاجة إلى مشروع سياسي وثقافي واجتماعي واقتصادي، يؤَسِس للحرية عبر تفكيك البنية الشمولية للدولة والمجتمع على أسس فكرية عقلانية، ويكشف عن فداحة الخراب الذي حل بالهوية العراقية لأجل إيجاد الحلول والبدائل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

ولعل غياب الحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أمر يتطلب إيجاد نظام فكري عقلاني يتأسس على سيادة القانون والتكامل الاجتماعي والتداول السلمي للسلطة، ويعيد صياغة التعددية في العراق على أسس الحرية والاعتراف بـ الآخر المختلف، وبما يعزز نهوض هوية وطنية جديدة. وهذا ما نشير إليه في مورد الحديث عن تحصيل عناصر الديمقراطية.

ولكن الديمقراطية ليست شكلاً لنظام حُكم فحسب، بل حالة فكرية إنسانية قبل أي شيء، ترتكز على قيم التسامح والشفافية والاعتراف بالآخر والإيمان بالتعددية والمواطنة، فقبل أن تكون الديمقراطية قراراً سياسياً أو حالة سياسية، هي من حيث المبدأ حالة اجتماعية وثقافية وفكرية، ومن ثمَّ نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي إنها تنظيم سلوكي في إطار تعاقدي يضمن تبادل الاعتراف

بالحرية بين أعضاء المجتمع، ويؤمِّن لكل واحد منهم الاستكانة إلى بناءه الواسم لهويته.

تقوم الديمقراطية على مبدأين أساسيين، الأول: الحريات ممثلة بالديمقراطية السياسية والاجتماعية. والثاني: الآليات والمؤسسات القائمة على التداول السلمي للسلطة. وبذلك تتطلب عملية التحول الديمقراطي بناء ثلاثة محاور بنيوية: سياسية واقتصادية واجتماعية، تجمع بين الجوانب المؤسسية وبين الجوانب الفكرية ـ المنهجية ـ المفاهيمية اللازمة لخلق وضوح في العمل المؤسسي، وبما أن التجربة الديمقراطية العراقية بعد 2003 جاءت بعد عقود من الاستبداد الاجتماعي والسياسي؛ فإن ثمة عوقاً مؤسساتياً وقيداً فكرياً متأصلاً سبَّب عَطلاً في التأسيس للديمقراطية، وبذلك فان التحول الديمقراطي يعني تغيير الواقع لا إعادة بنائه.

بأي حال، لم يكن العام 2003، عام احتلال العراق فقط، كان أيضاً عام ظهور جديد للكيان الوطني وللمجتمع وللثقافة نفسها، ظهورٍ لا يمضي وفق منطق الهوية والوحدة والتماثل، بل الاختلاف والتناقض، ولكن هذا الاختلاف كان دموياً أيضاً، إذ استعيدت ملفات كثيرة من متحف الذاكرة، ووضعت على الطاولة مشكلات كان مسكوتاً عنها؛ وضعها التفكير والواقع الجديدين، وكانت بدايات جديدة نسفت ما قبلها لجهة بداية عهد جديد، وهنا اكتسبت الثقافة شكل عالمها السياسي والاجتماعي غير المتعين؛ "ثقافة التصارع المادي والرمزي"[1].

ومن هذه المسارات شهد العراق بعد 2003 صراعات وموجات عُنف دموية، وحالة من التوتر في المجتمع والنظام السياسي، بسبب إحساس العَقل الناظم بالهامشية والتَغييب الفاقِد للثقافة والمُعزز بـ (الأنا) المُتأصلة بالفكر الموروث، وبناءً عليه فإن التحول يحصل عندما يترسخ في الفكر الاجتماعي وبدعم مؤسساتي.

وبهذا المنطلق فإن الحفر في الماضي لتفسير الحاضر، يوضح أسباب

العنف وأثره في التحول الديمقراطي، في ضمن واقع يديم أزمة في علاقة الدولة بمجتمعها وعلاقة المجتمع بالمجتمع، وفي ضمن تعارض مكين بين الفهم التقليدي للدولة القائمة على الولاءات والانتماءات الضيقة والفهم الحداثي للدولة القائمة على المواطنة المدنية الجامعة.

السؤال الرئيسي الذي تتمحور حوله الدراسة هو هل ثمة مواريث انشقاق أو إشكاليات تعيق بلوغ التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003؟ وأين يمكن أن نعاين مثل هذه الانشقاقات/ الإشكاليات؟ما صورها؟ وكيف تتجلى بصيغة عنف جماعي؟

لذلك تسعى الدراسة للبحث في الأسباب الثقافية ـ الانتثروبولوجية ـ التي تحول دون انجاز التحول الديمقراطي، ومعاينة مظاهره المتنوعة التي غالباً ما تأخذ صوراً تذكي حدود الاصطراع والعنف بين المكونات الفرعية.

المبحث الأول
صراع الهويات التاريخي[2]

لقد أخذ العنف السياسي في العراق أشكالاً وصوراً متعددة ما افرز هويات ذات أيديولوجيات مثقلة بإرث تاريخي منشق؛ فثمة عناصر بنيوية مادية تؤلف بنيان الجماعات، يُحتِّم تقاربها كيفيات ومبررات وجودية ظرفية.. ولا نتخيل وجودها [الجماعات] ضمن نسيج ثقافي جامع إلا لأجل تعميق حضورها الجزيئي من جديد.. من ذلك توصف الهوية الجماعية؛ بأنها البنيان المؤلَّف من الرموز والإشارات المشتركة التي يجرُها الأفراد جَراً من الماضي لتكون حاضرةً معهم في ضمن ما يُعرف في الدراسات الثقافية بـ "سلطة المخيال"، حيث يهيمن على الأفراد سلوك في اللاوعي لأجل الاحتماء[3].

ومن هنا يمكن القول إن صراع الهويات الانشقاقية على أسس عراقية وعراقوية؛ هو رد فعل لتغييب أيديولوجي تاريخي.. فالصراع بين هويات الطبقات الحاكمة وبين هويات المجتمع في العراق محمول عبر ذاكرة تاريخية معيارية (مادية، رمزية، ثقافية) تنطوي على عناصر اجتماعية وسياسية ودينية

غير متماسكة، لتُعبر عن جوهر انكسار الهوية، وعن الشك الاجتماعي والثقافي في الواقع العراقي في ما قبل 2003 وما بعده.

لقد حدث صراع الهويات منذ بدايات تشكُل الدولة العراقية 1921، فضلاً عن ظلال قديمة لها يُخبرنا بها التأريخ، وقد اخذ صراع الهويات تصنيفات تمييزية أعدتها أنظمة الحكم بهدف فرض هوية أحادية، ودمج أو مزاوجة ـ ولو بالتعسف ـ بين الهوية الوطنية والقومية.. لقد شجّع أغلب الأنظمة السابقة ملكية وجمهورية (والحالية التي نعاصرها اليوم) على عوامل الرداءة وإبقاء التخلف وتبرير ما ليس منطقياً، وبتعبير سيار الجميل جرى: «خلق التناقضات وتشجيع الفساد وقتل المعنويات ومحاربة القيم والاعتبارات ومحو الإصلاحات وتهجير الناس واستئصال الأعراق ومحاربة الكفاءات وزراعة التابوهات وحرق الكتب والمكتبات والقتل على أساس الهوية»[4].

ومن ثم فأن بناء الهوية على مواريث دينية/ قومية[5]، في مجتمع تعددي، ينتج مفهوماً متجزئاً (هويات أصيلة ودخيلة)؛ أي ثمة سيد وعبد، وما نود التركيز علية هنا؛ هو معاينة ما يؤلف الاستعلائية، والتي هي ظاهرة مستحكمة ومتنامية ساهمت في تضخيم هويات من هذا النوع في العراق، وهيمنت على سلوك الأفراد ومعاشهم ومآلهم بالكامل، فمارست تأثيراً سلطوياً فوقياً، وباتت تؤيد كل انفلات فردي عن القوى الجبارة والفوقية أو ما يمكن أن يطلق عليه (الكونفورميا)[6] المؤلفة لتلك الهويات، تأييداً للانفلات عن تلك الظاهرة من الأصل، التي تجعل من الفرد مسكوناً دائماً بـ (لا وعي) فوقي ضابط، وصارم مضغوط الحواشي.

كما أن التصارع بين الطوائف منذ صدر الإسلام، يرتبط بالذاكرة التاريخية والسرد التاريخي، أي تكوين الذاكرة القائمة على الأحداث والوقائع والأبطال، والتي تكون حاكمة وموجهة للجماعة أو الطائفة وللأفراد أيضاً.. ومثل ذلك يظل فاعلاً وحيّاً في الأذهان ومستمراً في ممارسة دور هام في تكوين الذاكرة الجماعية للجماعات التي تكوّن عراق اليوم بصور مختلفة.. لقد كان أطفالُ المدارس ـ كوروداً وشيعة وسنة ـ يُلقنون لحوالي قرن من الزمن

دروساً تروي لهم المغامرات البطولية وانجازات الأمويين والعباسيين وحكامهم، وفي مقابل ذلك كان الشيعة يستذكرون قتل أئمتهم ويُلقنون روايتهم التي تحكي عن قسوة وظلم الأمويين والعباسيين، ولا يصورونهم أبطالَ بل طغاة، ويردد الرواة الشيعة "ألا لعنة الله على الظالمين" كلما ذكر اسم حاكم أموي وعباسي، وخاصة أولئك الذين كان لهم دور مباشر بقتل أئمتهم[7]. مما أنتج ذاكرة تاريخية انشقاقية.

الاختلاف في تأسيس السرد بين السُنّة والشيعة والكورد، لم يكن ليشتمل على هجاء الأمويين والعباسين فقط، بل امتد ليهجو ما بعد تلك العهود، التي كان العراق يخضع فيها لرحمة السُنَّة العثمانيين والشيعة الصفويين[8]. إلا أن الفترة العثمانية، تميزت بأنها من رسَّم الحدود الفاصلة لهويتين طائفيتين على أسس قومية فارسية/شيعية وعثمانية/سنية، بفعل صراع طائفي واقتصادي، فضلاً عن الصراع العسكري بين النظامين العثماني والصفوي[9]. وهي مرحلة لانتقال الصراع المذهبي من حلقات الدروس الفقهية والشعر والسياسة إلى أزقة المحلات القديمة، واستخدام الهراوات، وبذلك انتقل الصراع المذهبي من الطابع المحلي إلى الإقليمي[10].

وبعد تأسيس الدولة العراقية وبناء حكومة مذهبية (مذهب الأقلية)؛ وفر ذلك لبريطانيا عاملين أساسيين مهمين في سياساتها، الأول: الإبقاء على الذاكرة الانشقاقية نشطة وفاعلة، والثاني: إبقاء الأقليات - بصورة مستمرة - في حاجة إلى ظهير خارجي من جهة، ومن جهة أخرى حرمان حكام الأقليات من التشارك مع الحكومة السائدة في هامش ديمقراطي يمكنهم من انتزاع السلطة، وبهذا يكون الاستبداد الممارس من السلطة حصيلة طبيعية لحكمها، وليس هو صفة خاصة بالمذهب الديني أو بالقومية التي تمثلها، إنما يُستخدَم الأخيران [الدين والقومية] وسيلة لتبرير الإقصاء[11].

لذلك كان المنهج الذي عمل في ضوئه ساطع الحصري، بما ينطوي عليه من تناقضات، مستنداً إلى الذاكرة التاريخية، وتجلى ذلك في سياسات التمييز العرقي والطائفي التي تبناها عملياً، إلا انه أكدها في كتاباته بمنظور

مخالف، إذ ينفي نظرية الرأس الواحد، ولا يعترف بوجود أمّة ينحدر أفرادها من أصل واحد، كما أنه كان من المدافعين عن الفكرة العثمانية ولم يكن رافضاً للفكرة القومية.. وبذلك وعند المقاربة بين هذه السياسات وتأصيلها يتضح وراء ذلك هدف سياسي من طبيعة طائفية وقومية[12].

إن استخدام الدولة للذاكرة التاريخية في الصراع والتغيير، بدلالة القوى السياسية والاجتماعية، هو تهيئة دراسة تسعى الدولة فيها لإعادة بناء ذاكرة تاريخية غير مبتعدة كثيراً عن الصراعات والتناقضات، تلك التي يتوجب قمعها لجوانب الماضي التي تتحدى برنامجها السياسي، بالإضافة إلى تفضيلها لأولئك الذين يؤازرونها، ما يساعدها في رسم مخططات بيانية للصراع على المجتمع السياسي، وتعريفها بمن يُعد مؤهلاً للتمتع بحق المواطنة وينظر لمُثلهِ الثقافية مساهمة في خدمة غايات المجتمع وبالنتيجة يتمتع بمقام الحظوة سياسياً واجتماعياً على حساب إبعاد الآخرين[13].

لقد كوّن مثل هذا التشكل للدولة ذاكرة تمثيلية اختزالية في المجتمع، بمعنى أن الحاكم ممثلٌ لدينهِ وقوميتهِ؛ ما يقتضي ذلك وجود قوى هجينة مؤيدة للنظام، مما يفسر حالة التناقض للحكومة القاسمية (تناقض قومي وديني)، في بداية النظام الجمهوري؛ كان الغرض من ورائه صُنع توازن اجتماعي يُطمئِن الجميع[14].

كما وقد تورط النظام البعثي في تسييس الذاكرة التاريخية مستغلاً قدرته في التصرف بإيرادات النفط الهائلة خلال السبعينات وبداية الثمانينات؛ للانخراط في إعادة كتابة تاريخ العراق على نطاق غير مسبوق في أي مكان آخر في العالم العربي، ويرجع ذلك لكون المجتمع المراد هندسته كان يعتمد على المخيال التاريخي أكبر من اعتماده على الصياغات الإيديولوجية لمخططات دولة الأمة المعاصرة، وهذا المخيال الذي يركز دائماً على العصر الذهبي للعرب إبان الإمبراطورية العباسية (750-1258)، وهو إذ يشير في ذلك إلى انعدام الثقة بين إثنيات العراق الأساسية، كون هذه الذاكرة محل تقاطع إيديولوجي، وبذلك تُخلع الهوية العراقية على فئة سائدة، والهوية

العراقوية على من يراد بخسها أو حكمها أو طردها[15].

وبهذا فإن الذاكرة التاريخية والتحكم في تحديد أصولها ومهيمناتها هي في الوقت ذاته إعادة النظر بمعمار هندسي سيكو - بنيوي، يعمل على تشكيل الهويات الفردية والاجتماعية والمجتمعية، ويؤطر الحركات الاجتماعية، ويوجه المسارات للفعل الجمعي في أي مجتمع، ولذلك عمدت السلطات، على اختلاف أنماطها، إلى محاولات جادة للتحكم في الذاكرة التاريخية لإدامة سيطرتها على الجمهور عبر توظيف سرديات تاريخية وحجب السرديات المعارضة. إلا أن الديناميات المُعقدة لتشكيل وديمومة وتغير الذاكرة التاريخية حدثت من المبالغة في ذلك التحكم، ما ولَّد صراعاً ما بين الجماعات المتَعارضة[16].

وبالرجوع إلى الهوية الوطنية السياسية بعد 1958، كمؤشر لسلوكيات الانظمة العراقية المستندة إلى قوة الماضي - الذاكرة التاريخية - إذ يمكن العثور عليها من خلال سرديات سياسية شعرت بحاجة إلى إعادة إنتاج مفاهيم تاريخانية ذات مخيال عروبي "مشروع اعادة كتابة التاريخ" في محاولة لوضع هيمنة سياسية؛ كون هذه الذاكرة التاريخية تنطوي على الكثير من الانشقاقات الفكرية والاجتماعية والسياسية والدينية والقومية[17].

ونأتي إلى حقبة ما بعد نيسان 2003، فقد بالغت الجماعات الكبيرة (الشيعية والسُنيّة) القائمة على أساس ثقافي في الاستخدام الإيديولوجي للخطابات المستعملة مع الأفراد أيضاً، في محاولة يُمنع فيها التفكير في الهيئة المغايرة وتمجيد (الصراطية)[18]، التي تعبئ الأفراد ليكونوا تابعين للسلطة.. لذلك بدت الخطابات عاجزة عن تحقيق ما كانت تنشده تلك الجماعات، وبهذا بدأ الأفراد يُعبّرون عن إمكان تعويض حضور مفتقد في وعي جماعي لحظة استثارة الأسئلة المتعلقة بالمصالح المتصادمة التي يحرزها المتنفذون، ومن ثم ارتكز مفهوم الدولة على مرويات/ ذاكرة منقسمة، مُشيعَة لفضاءات تصارع رمزية مستدامة تـــنشط في الفجوات التي ترافق بناء السلطة[19].

ومن هنا فإن التشوهات في الذاكرة تخبرنا عن مجتمع أو فرد أكثر مما تخبرنا عن ذاكرة أمينة، إذ تعبر عن تكييف الماضي مع رهانات الهوية في الحاضر، فانتماء كل فرد إلى تعددية من الجماعات الحديثة يعوق بناء ذاكرة موحدة، ويحدث تجزيئاً في الذاكرات، ما يولد إشكالية انهيار الذاكرات الكبرى المنظمة، فتنبثق ذاكرات مصنوعة من أطلال الذاكرات الكبرى المنظمة والمتشظية من شقوق متباينة وآثار غير متجانسة وشهود متعارضين ومخلفات غير متماسكة، لكن ذكريات أخرى تولد في الوقت ذاته، أقل اتساعاً وأكثر خصوصية كامنة في أساس هويات يُعاد تركيبها.

وبالوسع القول إن صراع الهويات التاريخي في الواقع العراقي، يحتوي على ثلاثة مضامين، الأول: صراعات سياسية بمضامين طائفية، والثاني: صراعات قومية بمضامين دينية (الإسلام والآخر)، والأخير صراع بمضامين قومية استعلائية.. وذلك كله ينطوي تحت جدلية السيد والعبد، وكما يقول هيجل: "ما على السيد إلا أن يطيع أوامر سيدهِ، أوامر طبيعية واجبة التنفيذ.

المبحث الثاني
إشكالية تمثيل الهويات

إن الإقرار بالهوية لا يخلق أعداءً بقدر ما هو وسيلة دفاع بوجه ميول التيار العام نحو الإلغاء والتهميش والعزل والإدماج والإقصاء. التيار العام الذي يأخذ بعين الاعتبار حق الأفراد والجماعة الفرعية في العيش بحسب القيم التي تتبناها، ومن دون المساس بقيمه هو. إنها التراتبيات المكوناتية التي يفخر فيها المنتسب بنسبه من دون المساس بانتساب الآخر، ويكون الانتساب ـ كعنصر هوياتي ـ بمثابة الملاذ الذي يجنح إليه الفرد للعيش في ظل السطوة الشديدة التي تمارسها التعيينات الجماعية. إنها الصراعات المتنوعة المخفية والمعلنة، والرغبة الجامحة نحو الحصول على الاعتراف. إذ "غالباً ما يصدر الاعتراف من الجماعات الفرعية بإزاء ما يعد شرعياً، والذي تنزع إليه الجماعة راعية التوحيد"[20].

وتأسيساً على ذلك، فإن عراق ما بعد 2003، واحتكامه إلى الانقسامات العمودية في المجتمع القائم على أسس مذهبية ودينية وعرقية وطائفية مؤدلجة[21]، وسع الشرخ ما بين الدولة والمجتمع، إذ ليس بالوسع بموجب هذا المنطق الانقسامي بلوغ الواقع الذي تتحقق فيه المواطنة، لأن الفرد لا يعد قيمة بحد ذاته بل يُنظر إليه على انه منصهر في الجماعة التي تشكل الوعي الجمعي للأفراد المتواضعين على قبول بنيان لهوية ما، وبذلك فإن الديمقراطية في العراق لم تتمكن من تلمّس السلام الاجتماعي، بل اقتصرت على توظيف المشاركة السياسية، ويعود السبب في ذلك إلى اقتصار النخب التي تقود الهويات فيها على الآليات من دون الأسس الفكرية للنظام الديمقراطي[22].

وبالرغم من حالة التقارب التي كانت القوى السياسية العراقية المُعارضة تعيشها في الفترة التي سبقت 2003، إلا أنها سرعان ما أخذت تتنافس وتتصارع بعد ذلك، ويظهر ذلك جلياً عبر دفاعها المستميت عن حواضنها الدينية والإثنية حتى لو تظاهرت بالوطنية، ويزداد رجوعها؛ أي القوى السياسية العراقية إلى المذهب والطائفة كلما فشلت في إيجاد أيديولوجيا جديدة تقود بوساطتها المجتمع بأسره، فالطائفية والإثنية والقومية مليئة بالأفكار والأيديولوجيات الجاهزة المُشبَعة بتاريخ من الصراع المُتحَقق سلفاً على أساسها[23]. ومن هنا يمكن القول إن حل مؤسسات الدولة إبان 2003، جعل من الأحزاب السياسية تلعب دور المؤسسات البديلة؛ مؤسسات ذات اطر سياسية قائمة على محاصصات طائفية وعرقية عنصرية، وبذلك أصبحت الهوية الوطنية ضعيفة أمام تغوّل الهويات الفرعية.

لقد تلخّصت أزمة الهوية بتعدد الانتماءات غير المرتبطة بقاسم سياسي واجتماعي مشترك، والتي تحتضن في تضاعيفها سرديات الضحية، كما أنها تلخصت بالتكتل الاختزالي للهوية، والتمثيل الرافض لإشراك الآخر؛ إذ أن وجود التمثيل التعددي يعني الانقسام الحكوماتي، بسبب وجود الجلاد والضحية معاً. وهذه السرديات أحدثت صراعاً مجتمعياً وبمُباركة سياسية[24].

تتلخّص إشكالية تمثيل الهوية في نظام المحاصصة والفئوية من كل تكويناته وتطوراته، بالإضافة إلى أن الأحزاب السياسية العراقية بعد 2003، قد جعلت من محاربتها للنظام العراقي السابق سبباً لتبنيها الدفاع عن الهويات الفرعية الأخرى، تحت سرديات الاضطهاد من قبل النظام البائد ذي الانتماء الفرعي، كما أن هذه الحجة لم تُبطل حتى بعد تغيره بل استمرت في ذلك وبشكل أكثر حركية، ولكن هذه المرة ليس بسبب الخوف أو السعي لنصرة انتماءاتها الإثنية والدينية والعرقية من ظلم النظام وطائفيته بل خوفاً من الهويات الأخرى في العراق[25]. وبذلك تحولت السرديات من المظلومية إلى سرديات حماية تتضمن بداخلها إقصاء الآخر، فعبروا في ذلك عن علاقة تبادل في الأدوار بين الظالم والمظلوم.

وبهذا الصدد يقول أنتوني غدنز؛ تؤدي هذه الحالة إلى تعزيز الهويات المحلية على حساب الهوية الوطنية، فمحاولة الجماعات الإثنية والطائفية كضرورة منها للحفاظ على كيانها الجمعي وتراثها الثقافي وتكريس مصالحها ومزاياها المكتسبة فضلاً عن معاناتها أو شعورها بالتمييز والاضطهاد من قبل الجماعات الأخرى سيدفعها إلى حماية هويتها الخاصة على حساب الهوية العامة[26].

وتأسيساً على ما جاء، فإن أزمة الهوية العراقية، تتلخص في عيش الحاضر بذاكرة الماضي، الذاكرة التي تحتوي على تواريخ صراع بأشكال وأنماط عديدة، والتي كونت عقلاً سياسياً واجتماعياً يسعى إلى تصفية حساباته التاريخية.

المبحث الثالث
إشكالية التعددية الثقافية

إن الوعي بالتعددية الثقافية، إذا ما قبل بالتشرذم بين الهويات واقعاً طبيعياً، والإقصاء المستشري في الوقت الحالي مصداقاً لذاكرة الماضي، فسيؤدي ذلك حتماً إلى قبول ثنائية (الأنا ـ الآخر) الناهضة بين الجماعات

المتشظية، الأمر الذي سيُعمق من القيم الذاتية المشتركة لدى الأفراد داخل الجماعة، ويغلق هوامش المجتمع المفتوح عندهم بمفاهيم جماعاتية حصرية، ما سيُعزز أيضاً شعوراً إيمانياً لدى الأفراد بالانتماء إلى ثقافة مشتركة، ومعتقدات وأفكار تعبر عن أصولها الاجتماعية وموطنها وموروثها التاريخي، والتي لها دور فعّال في ربط أعضاء الجماعة بعضهم ببعض، لكون الوعي بالذات الاجتماعية والثقافية ليس ثابتاً إنما يتحول ويتغير تبعاً لتحول الواقع الاجتماعي والسياسي في المجتمع.

لذلك فإن فضاء التعددية الثقافية والسياسية في العراق، وبسبب تباين مكوناته الثقافية، وارتكانها إلى تاريخ متأصل من الصراع؛ أسهم ذلك التباين في أن يكون عامل إبعاد لكل من لا ينتمي إلى الهوية العراقية ـ بحسب المنظور الأيديولوجي الأولي لفكرة الصراع فيه ـ إذ سيادة مكون عراقي عروبوي على حساب مكونات عراقوية "لا تملك" أهلية الانتماء بأصالة.. وبذلك أصبحت الهويات الثقافية أداة للتمييز بين المنتمين وغير المنتمين، حيث برزت تباينات في شتى مكونات الثقافة (اللغة والأصل والموطن)، ولذلك اتخذت أشكالاً عرقية وإثنية وقبلية...، وبممارسات ومعتقدات وتصورات وإيديولوجيات موروثة عن ذاتها وعن الآخر. وبذلك تعاني الثقافة العراقية من الهشاشة بسبب عناصرها القديمة والوسيطة، والتي يلعب فيها (الدين والطائفة والعشيرة والقومية العرقية) دوراً يقوض من حضور الأيديولوجية العصرية التي تسعى لبناء مؤسساتي رصين.

هكذا يمكننا القول إن الثقافة العراقية ما بعد 2003، ما هي إلا نتاج أيديولوجيات شمولية مارست عملية الإقصاء والصهر القسري، مدعومة بعادات وتقاليد إرثية؛ ما يعني أن ثمة فجوات إدراكية[27] (دينية واجتماعية) في الوسع إملائها بإيديولوجيات متناقضة تنتج ثقافات متشرذمة.

إن التعددية الثقافية العراقية[28] بعد زوال السلطة الشمولية، بدأت بإعادة صلة الوصل بعالمها الاجتماعي الذي غُيّب طويلاً، ومن ثم جرى تأميمه لصالح المنظور الأيديولوجي السلطوي؛ أي في تمكين الهويات الفرعية داخل

السلطة، فكان التأميم بالقسر المادي والأيديولوجي، رد فعل على "الوحدة القومية" التي رُفعت هدفاً وشعاراً لحجب التنوع الاجتماعي المحلي، فجعلت الواقع الاجتماعي وسيلة لا غاية، وسيلة لهدف طوباوي لم يتحقق، والشيء الوحيد الذي تحقق أن انتهى التنوع الطبيعي الديني والإثني والثقافي إلى التفتت. وبالفعل تم إسقاط الجميع وظل الحزب الواحد، وكما هو معلوم فإن كل واحدة تأكل نفسها، وأنّ الطوباويات المستحيلة تَخلفُ وراءها واقعاً بوراً بعد أن كان ممكناً، فكانت هذه إحدى أهم المشكلات والنتائج الخطيرة التي تواجهها الثقافة العراقية بعد 2003[29].

ولأن المجتمع العراقي ازدواج من الريفي والحضري، فإنه كلما عصفت به الأزمات لجأ إلى الحل الريفي عازفاً عن الحل الحضري، وهو ما يشير إلى هشاشة تكوينه الحضري الحديث، كما أن التكوين الطاغي هو التكوين القومي/العربي من حيث العناصر والبنى، ولم يكن للقوميات العراقية الأخرى (الكورد، التركمان، الناطقون بالسريانية وغيرهم) دور مهم في تكوين النظام والوظيفة الاجتماعية والثقافية، وهكذا جاء العطب واضحاً في قصور الوظيفة الاجتماعية الثقافية وتصدعها[30].

وبذلك غاب مبدأ التسامح في السلوك الفردي والجماعي، وليس على مستوى النخب السياسية العراقية، وإنما عند الشرائح الاجتماعية، فثقافة التسامح لم تكن جزءاً من السلوكيات المنظمة للعلاقة مع الآخرين المختلفين، وغالباً ما تتقاطع قيم التسامح مع القيم الاجتماعية، فهي ثقافة متجذرة في المنظومة الفكرية المتحكمة بالسلوكيات، بسبب الفهم لماهيات القيم الكبرى، وهذه القيم تشكلت تحت ضغط نزعات الثأر والانتقام والتشفي، وترسبت في مراحل عميقة من اللاوعي تحت مناخ سياسي واستراتيجيات تبنتها مؤسسات فعالة[31]. من هنا غاب الوعي في الأفكار والممارسات، ولم يشعر الأفراد بانتمائهم إلى مجتمع واحد في ضوء الانتماءات الفرعية، إذ لا يوجد مجتمع طبيعي متماسك بأي شكل من الأشكال، ويتجلى ذلك عبر تشخيص الأفراد ـ جغرافياً ـ بمدنهم[32].

وقد ساعدت الأنظمة السياسية التي حكمت في عراق القرن العشرين، وخصوصاً في العهود الجمهورية على انغلاقه أكثر فأكثر، فتقوقع على نفسه وتراجع إلى الوراء مع استحالة تناقضاته المريعة، ولعل أقسى حالات القسوة الاجتماعية العراقية، كانت تبدو واضحة تمام الوضوح في كل ألوان الطيف الاجتماعي المضطرب بتنوعه وقيمه ومرجعياته وتناقضاته وسلوكيات المختلفة[58].

ويبقى التأكيد بذكر أخيرة تجدر إلى هذه السلوكيات تُعبر عن القسوة الإدراكية للأفراد، وهي جزء من عملية التنشئة، والتي تعتبرها ضرورة لحماية كيانها الجمعي وتراثها الثقافي، أو تكريس مصالح ومزايا مكتسبة. كما أن الآخرين «الجماعات الأخرى» بتصوراتهم يتفاعلون تبعاً لهذا الشيء، وتبعاً للاعتبارات، وأحياناً يكون هؤلاء "الآخرون" عاملاً أهم في تنمية الوعي الإدراكي عبر ممارسات التفرقة والتمييز في المعاملة والسلوك مع من ليس من جماعتهم، ومن ثم ينمو وعي تمييزي نتيجة الإحساس بالاختلاف، وبتعبير آخر تنطوي هذه العلاقة صراحة أو ضمناً على آليات نفسية - اجتماعية للانتماء والاستبعاد، أي شروط من ينطبق عليه أن يكون من جماعة الـ "نحن"، وشروط من ينطبق عليه الاستبعاد من هذه الـ "نحن" الجماعية، ووضعه في جماعة الآخرين أو الهُم[59]. وبذلك يكون الوعي الإدراكي نتيجة حتمية للسلوكيات والممارسات؛ بمعنى أن هذا الوعي إقصائي عندما تكون السلوكيات والممارسات إقصائية، وبالعكس إذا كانت غير إقصائية.

كما تُعد الثقافة الطائفية والقبلية أبرز الولاءات في العراق، التي أنشأت حالة من التراخي بين المواطن والدولة، وأمست مجتمعاً عصبوياً منغلقاً من الناحية الاجتماعية متكتلاً على ذاته ويتجنب التفاعل مع غيره من المجموعات، مما قوض أسس الوحدة الوطنية واضعف الولاء للوطن، فالطائفية كانت الظاهرة الوحيدة المستمرة في بلد لم يعرف الاستقرار كالعراق، فكانت الطائفية تقليداً ثابتاً وتستورد الدائم، وقد أخذت معنى من القداسة لم يأخذه الدستور، يقول العلوي في هذا الشأن:

"ليست الطائفية العراقية طائفية شارع، إنما طائفية سياسية رسمية تتصل بالسلطة التي اتخذت لنفسها مذهباً حاكماً مارست من ورائه التمييز الطائفي ضد المذهب المحكوم"[35]. فالمكون الديني في الثقافة العراقية التقليدية مكونٌ أساسي لكنه لم يعد مكوناً روحانياً نقياً فقد لعبت الظروف السياسية والتاريخية السابقة دوراً مهماً في ربطه بأحداثها، فأصبح ذا بعد طائفي وسياسي، وينطبق هذا بصفة خاصة على الدين الإسلامي الذي يشكل الدين الأكبر للعراقيين وكذلك الدين المسيحي ويختفي في الديانات الصغيرة الأخرى كالمندائية والإيزيدية[36].

أما في الثقافة الكوردية، فقد كان الغياب الكبير (تقريباً) للثقافة الكردية في مشهد الثقافة العربية العراقية الحديثة يؤشر إلى فشلين: الأول؛ يتعلق بالثقافة العربية الرسمية في العراق، من حيث التعامل مع مجتمع متعدد الأعراق والتقاليد والثقافات، بالإضافة إلى ثقافة التعامل مع حقوق الأقليات، ولعل مشهد المفارقة يتَسع حين تكشف مقارنة بسيطة ضآلة التثاقف المحلي بين الثقافات العراقية المتعددة (بين العرب والكورد والتركمان) أمام سَعة التثاقف الخارجي مع الغرب الذي كان على أشده في مجالات عديدة شعراً ورواية ونظريات من صنوف شتى، ولم يكن من مجال واسع للتثاقف مع الكورد، مهما كان حجمه أو امتيازه أو أهميته. أما الفشل الثاني؛ فيتعلق بالثقافة الكردية نفسها التي كانت وما زالت تنوء بثقل مسؤولية كبيرة تضع على عاتقها قسطاً وافراً من الإخفاق في بلورة صيغةٍ واحدة تصوريةٍ وتطبيقية لأوضاعها في منطقة مثقلة بالتصورات القومية المعتدلة والمتطرفة، ولذا فإن ضعف التكامل الذاتي وانفصام القومية والدولة، وتجزئة الكورد في دول، ووجودهم بين قوى قومية ودولية (فارسية وعربية وتركية) لها تاريخها السياسي والثقافي الكبير، وغير ذلك من العوامل، هي التي خلقت الظروف التي حالت دون التواصل الإيجابي[37].

مع ذلك فإن ظاهرة الثقافات الفرعية ظاهرة طبيعية، بل أن مفهوم الثقافة الفرعية هو نفسه لم يتبلور إلّا استناداً إلى وجودها، ولا يخلو مجتمع تقريباً

منها، فالتعدد الديني والطائفي والإثني والثقافي والتجمعات شبه المحلية، وغير ذلك، كلها ظواهر عالمية، بيد أن الثقافة العليا؛ الثقافة التي تؤسس المجتمع السياسي والدستوري والقانوني، بوصفها البنية الفوقية في كل مجتمع هي المسؤولة عن التسوية بين التفرعات، وليس إلغاءها، ومنحها جميعاً الشرعية الثقافية والقانونية.. وعمل كهذا يقتضي أن يسمو عليها أو يتجاوزها بثقافة أخرى مختلفة، بما يمكن تسميته ثقافة أو أيديولوجية الدولة[38].

وهذا يعطي تصوراً سيمايئياً عن إقامة الديمقراطية في العراق؛ بمعنى انه لا يمكن الدفاع عن الديمقراطية في العراق، كون الثقافات تشكل عبر سياسيات سلطوية ولا تاريخ للمؤسسات الديمقراطية، إذ تركيبته التَعَدُدِية تُعاني فقراً في الاندماج وعجزاً عن قبول الديمقراطية، والذي يظهر من خلال الممارسات السياسية والاجتماعية والدينية بعد 2003[39].

المبحث الرابع
إشكالية التعددية السياسية

إن الثقافة السياسية في العراق؛ تعود في تكوينها وبنيتها لظواهر تسلطية واستبدادية، وهذه الظواهر نتيجة لتراكمية سياسية ـ اجتماعية أُذكيت عن طريق عمليات التنشئة، جعلت من القاعدة الاجتماعية والسياسية مهيأة لقبول النمط الاستبدادي[40]. كما أن كل ثقافة سياسية لا تعمل على حفظ التنوع الاجتماعي واحترامه، وعدم المساس بشخصيته المعنوية، ستعمل على تذرية المجتمع والدولة في آن واحد، وهنا يكتب إريك ديفس؛ "عمدت الأنظمة السلطوية سعياً منها إلى استخدام شعار "فرّق تسد" إلى استثمار الانقسامات الإثنية والدينية أسوأ استخدام"، فممارسات سلطوية من قبيل إكراه المواطنين على الالتحاق بتنظيمات ممركزة وتراتبية تقودها الدولة، تفرّخ عادات ومعايير لا تساعد على بناء الديمقراطية[41].

لقد حكمت الثقافة السياسية العراقية بعد الاحتلال توجهات ومواقف عدة عَبرت عن وجودها القوي على الساحة السياسية، وتنقسم هذه التوجهات

ما بين ثقافة سياسية مشاركة وأخرى تقليدية وثالثة خاضعة ورابعة تعبر عن ثقافة عنصرية أو طائفية أو عشائرية، وقد أدى واقع العراق الداخلي إلى تسريع التناقضات واحتدام الصراعات بين هذه الثقافات مما عزز بدوره التناقضات بين الفئات المختلفة للشعب العراقي[42].

ذلك أن نمط الثقافة السياسية السائد في العراق اتسم بضعف الثقافة السياسية المساهمة والمشاركة لصالح الثقافة التقليدية، وثقافة الخضوع، نتيجة عقود استبدادية من السلطة وشموليتها وأساليبها في التنشئة السلطوية، كما أن القيم السائدة في المجتمع العراقي (القيم الجماعية، قيم الذكورة، القيم الدينية، القيم العمودية)، لا تساعد على قيام مجتمع ديمقراطي.. وهذا المؤشر؛ يعني جمع الفرد بين الانتماء للدولة وانتمائه إلى جماعته العرقية أو الثقافية، وبهذا يكون اندماج المجموعات المختلفة في المجتمع السياسي يتوقف على ضمان التمتع بحقوقهم الثقافية الخاصة بجماعتهم. وبكلمة أدق فإن انتمائهم لم يكن بصفتهم أفرادَ فحسب، بل بصفتهم أعضاء في تلك الجماعات أيضاً، وبذلك فان جزءاً من حقوقهم يعتمد على عضويتهم الجماعية[43].

وفي هذا السياق هناك من يقول، إن العنف هو سمة طبيعية للديمقراطيات الناشئة، إذ ذلك لا ينفي الصبغة الديمقراطية للنظام القائم، ولا ينبغي أن يكون سبباً لوقف الجهود لإرساء الديمقراطية. ولكن ثمة عوامل خارجية تسعى ضد تحقيق الديمقراطية من الدول المتسلطة، التي تخشى من مخاطر إنتاج الديمقراطية، حيث إن هذه الدول تشكل تهديداً اكبر للديمقراطيات الليبرالية. وكل هذهِ الشواغل مشروعة، ولكن هناك الكثير من الجدل حول العنف، كما لا ينبغي أن يشار إليه كعقبة حالت دون إحراز تقدم أو إشارة قاطعة أفشلت الديمقراطية، إذ تعتبر الكثير من هذه الحالات مراحل لتسنين الديمقراطية من اجل انتقالها إلى الوجهة الثانية[44].

ولأن النظام السياسي بعد 2003 ربط بين الديمقراطية التوافقية والديمقراطية التعددية، فأنه أظهر في جانبه العملي تمثيلاً سياسياً يقوم على

المحاصصة، أي يعمل على إحياء الروابط الأولية، وهذا بدوره أضعف من فرص الاندماج الوطني بين المكونات التي استحضرت الذات الموروثة عبر صيغ من التصارع، فجرى استنساخ التشكيلات الاجتماعية من خلال إعادة صوغها في تشكيلات سياسية[45]. ومن هنا فان الآثار المترتبة على تطبيق الديمقراطية في العراق، كما يدّعي بعض النقاد، ستكون الأصعب في إطار بناء عراق ما بعد صدام، ويرى البعض أن العراقيين إما أنهم لن يتبنوا هذه المنظومة أو سيصيبها الوهن بسبب الانقسامات الاجتماعية وغياب المدنية أو تاريخ الحريات المدنية[46].

ربما يسوغ لنا القول إن الثقافة السياسية العراقية المعاصرة نهلت من مصدرين أساسيين هما؛ حركة التنوير الفكري والديني "مدرسة جمال الدين الأفغاني"، وحركة التنوير الماركسي. لكن مؤسسات المجتمع المدني التي ظهرت بعد 2003 كان دورها بعيداً نسبياً عن تبني مثل هذه القيم الثقافية للديمقراطية، إذ المؤسسات المدنية المذكورة لا تنطلق في عملها من الهوية الوطنية العراقية الحديث، بل من هويات جزئية، فضلاً عن سعي بعضها لخدمة قضايا فردية للتربح وللدعاية السياسية ذات الاعتبارات الطائفية والعرقية والدينية، ما أعاقها في تفعيل العمل الديمقراطي داخل المشهد السياسي الجديد.

ولكأن ما حصل بعد 2003 لم يكن تحولاً بنيوياً في مفهوم الحكم، ولم يكن الحدث الدولي ذاته قد أخذ يرسم خريطة سياسية تَجُب الخريطة التي قبلها عن الدولة، لذلك امتد الصراع الداخلي بين الاتجاهات السياسية وكأنه صراع على النماذج المطروحة، وصراع وبين الخرائط القديمة والجديدة، فتعسر حيئذ إيجاد مثل هذا التوافق بين الاتجاهات الرئيسة.. فثمة مهزوم ومنتصر تواجها في المعادلة السياسية العراقية، وثمة سيد قديم وسيد جديد أما صيغة الدولة الممكنة، وثمة تمكين وإزاحة، كما كان في السابقة تسيد وتهميش. يجري ذلك كله الآن وعلى قاعدة من الديمقراطية في ضمن نظام توافقي يصنع مشهديته الجميع. ولكن على ما يبدو فإن للتخلع السياسي والثقافي أو ما يطلق علية المنظور التقليدي للحكم قبال المنظور الحديث للحكم أعاق إدارة التعددية في عراق ما بعد 2003. وعلى ذلك تصاعدت

حدة الثقافات المتقاطعة في ظل انهيار مؤسسات الدولة وفوضى الاحتلال، فأدت إلى تعاظم الميول نحو المرجعيات السياسية والاجتماعية والعرقية في ظل امتلاك العديد من هذه الجماعات جانباً مسلحاً ومنظماً، وبهذا بدأ الانزلاق نحو دوامة العنف التي عصفت في الثقافة العراقية.

إذ ثمة في الأخير مناخ عام سياسي وقانوني وإداري واجتماعي وروحي ومادي، وتواريخ انشقاق مشتركة للتعبئة بين المكونات، أوجدت كلها حواضن هنا وهناك لممارسة العنف، كما أوجدت بدورها خللاً في بنية النظام.

ومع هذه السيناريوهات المأخوذة في الاعتبار مبدئياً، يقول (Rahimi, B)، يمكن الخلوص إلى أن عملية التحول إلى الديمقراطية في العراق تسبح في بحر شديد الاضطراب ذي مد عال من العنف الإقصائي الموروث من تاريخ العنف، وان استقرار عراق ما بعد 2003 سيكون أكثر تحدياً، وان تتشكل المؤسسات المدنية وتحقيق شرعية بواسطة العملية الديمقراطية ستبقى مجرد نظرية ما لم يتم دعمها بمركزية مؤسساتية حقيقية[47].

الخاتمة والاستنتاجات:

لقد بدا لنا واضحاً أن مواريث الانشقاق الاجتماعي في العراق قائمة على أساس تصورات جماعية ماضوية غير مشتركة، أي أنها مواريث متقاطعة شكلت واقع المكونات وهويتها ووضعها السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي المعاصرين، وأن لذلك الانشقاق ما يبرره أيديولوجياً أيضاً، بسبب وقوع العراق، مكانياً بين مجالين جغرافيين وسياسيين كبيرين، إذ أصبحت الهويات المنشقة لها امتدادات جغرافية وإقليمية، ما أسهم ذلك كله في رسم حدودها الهندسية الحاكمة والمؤثرة في طبيعة تابعيتها الدينية والقومية والثقافية على صعيد الداخل، فاستحالت إلى منتج لخطابات دينية وسياسية واجتماعية وقومية عابرة للحدود، ضمن حاضنة نظمية يراد لها إدارة التعارض برؤية تاريخانية معاصرة.

لقد جاء التحول الديمقراطي في عراق ما بعد 2003 على أساس ذاكرة

منشقة ومنقسمة ومتناحرة بدعوى الأحقية، بمعنى أن التمثيل أصبح اختزالياً (ديني، واجتماعي وسياسي) شكل هويات ظالمة ومظلومة، إذ أصبحت الاستعلائية ظاهرة حكمت السلوك الاستغلالي السياسي والاجتماعي على أساس فوقي مسيطر (متصارع فكرياً ومتضاد أيديولوجياً)، مما أسس بناء ديمقراطي على أساس مواريث فكرية جدلية ذات مصالح شخصية سياسية واجتماعية ودينية وقومية.

لذلك لم تكن عملية التحول الديمقراطي تزخر بنخب فكرية ديمقراطية مؤثرة في تشكيل بنى الدولة المنهارة، ضمن إطار عمل سياسي تراكمي، ويتضح ذلك من خلال انغلاق العقل الناظم المسكون بتاريخ من القمع والطرد، لتحل وتستملك المجال السياسي بغية تصفية حساباتها المتراكمة تاريخياً، لذلك جرى اللجوء إلى العنف والإرهاب على المستويين الاجتماعي والسياسي، كما أكدته التطورات السياسية على أن التصويت في الانتخابات جرى على أساس هويات متشرذمة ومتنافسة على السلطة، وليس على أساس برامج سياسية أو عملياً استقطاب من طبيعة أيديولوجية ذات مقتربات ديمقراطية.

وبذلك فان عملية التحول الديمقراطي في عراق ما بعد 2003، قامت ردُ فعل على أيديولوجيا عراق ما قبل 2003، وشيّدت بنيانها على أنقاض كيان أيديولوجي سياسي ساد وحكم وتهاوى وتفكك جراء ارث شمولي استبدادي، مما شكل عقبة أمام قيام النظام الديمقراطي لأنه لا يمكن بناء الديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية، تنظيمات ذات ثقافة سياسية واجتماعية تنطوي على رأي أحادي الجانب يفضي إلى إنكار الآخر وإقصاءه بموروثات غير مُعاصرة سواء أكانت دينية أو اجتماعية أو سياسية؛ ومن ثم فلا بد من إذكاء الديمقراطية في العقلية الاجتماعية والسياسية قبل اتخاذها شكلاً من أشكال الحكم، ومن هنا يجب إيجاد أيديولوجية وطنية تخلق الوعي الوطني العراقي وتساعد في الابتعاد عن الإيديولوجيات الموروثة التي أضاعت الخصوصية العراقية بنواحيها الجغرافية والتاريخية والعقلية.

الهوامش:

(1) علي حاكم صالح، الثقافة العراقية . أمثلة الخروج من الكهف، مجلة الكوفة الدولية، العدد (2)، 2013، ص111-112.

(2) فالصراع التاريخي، نقصد به هنا، التصورات التاريخية غير المشتركة في الذاكرة التاريخية، والتي هي محل تقاطع وإثارة للجدل، والبحث ولا زالت تؤثر في الهوية الجامعة والعليا للمجتمع العراقي وهي "الهوية الوطنية للدولة"..(الباحث).

(3) محمد عطوان، العناصر المساهمة في صناعة الهوية الجماعية، مجلة العلوم السياسية، العدد(40)، 2010، ص213.

(4) سيار جميل: زحف الثقافات الرثة نحو المدن العراقية- التناقضات بين ضراوة الدولة وارتباكات المجتمع، في كتاب، الرثاثة في العراق اطلْ دولة.. رماذ مجتمع، فارس كمال نظمي، (بغداد: دار ميزوبوتاميا، 2015)، ص226.

(5) تعرف الذاكرة التاريخية: بإنها التصورات الجماعية التي تشترك بها مجموعة بشرية معينة بصدد أحداث وقعت في الماضي، وشكلت هوية الجماعة ووضعها السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي المعاصرين. ينظر: اريك دافيس: مذكرات دولة ـ السياسة والتاريخ والهوية الجماعية في العراق الحديث، ترجمة: حاتم عبد الهادي، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008)، ص15.

(6) الكونفورميا: سلسة من المبادئ والمفاهيم التي تراكمت تاريخياً بأسلوب تفاعلي اختزالي في وعي الإنسان المتغير، وذلك كإطار معياري (مناسب) لضبط الهوة العميقة ما بين التحقيق الوجودي الفردي وبين متطلبات وجود تنظيم الوجود والحياة الاجتماعية. ينظر: محمد الدروبي، وعي السلوك (الكونفورميا وأنظمة الوعي)، (دمشق: دار كنعان، 2004)، ص61.

(7) شيركو كرمانج، الهوية والأمة في العراق، ترجمة: عوف عبد الرحمن عبد الله، (بيروت: دار الساقي، 2015)، ص321.

(8) لقد تبنى الإيرانيون الصفويون التشيع مذهباً رسمياً للدولة في العام 1501، ومن ثم سعوا للسيطرة على العراق، بسبب وجود العتبات المقدسة الشيعية في المدن العراقية. ينظر: شيركو كرمانج، المصدر السابق، ص322.

(9) علي طاهر الحمود، العراق من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، (بيروت: مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، 2012)، ص109_110.

(10) تؤدي الامتدادات الجيو ـ سياسية دورها في التأثير على الهويات، ولاسيما الفرعية منها، خصوصاً إذا لم يتم الاعتراف بها على قدم المساواة مع الهويات الأخرى، الأمر الذي أثار بعض عناصر النزاع، كما تحاول القوى الخارجية الضرب على الوتر الحساس الذي يجد وسيلة ((حماية)) له، أو هكذا يتصور للوقوف بوجه الهويات الأخرى بزعم الدفاع عن الخصوصية الطائفية أو الإثنية، وذلك ينساق ضمن مجريات الصراع، خصوصاً إذا اتخذ الصراع بُعداً إلغائيَ أو تهميشاً شديداً، وهذا الأمر حصل في العراق السابق والحاضر، وقد جرت محاولات كثيرة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية تحت عنوان حقوق الأقليات، ومثل هذا الأمر يكتسب بُعداً جديداً في الوقت

الحاضر، تحت عنوان ((التدخل الإنساني)) أو ((لأغراض إنسانية))، وقد عانى العراق في فترة الصراع العثماني - الفارسي من انحيازات مسبقة تحت حجج مختلفة، فضلاً عن سياسات العزل والإقصاء، بالإضافة إلى استخدام موضوع الهويات وسيلة للتدخل الخارجي. ينظر: عبد الحسين شعبان، الطائفية وأدلجة الهوية، في كتاب، عشر سنوات هزت العالم. عقد على احتلال العراق 2003، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص96 . 97.

(11) ينظر: حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914. 1990، (قم: دار المجتبى، سبلا)، ص ص148. 149.

(12) ينظر: المصدر نفسه، ص267. 286.

(13) ينظر: اريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص26_27.

(14) يرجع تناقض عبد الكريم قاسم بسبب مروياته المختلفة إلى أصوله، فقد كان يقول عن نفسه للسني أنه سني، وإلى الشيعي أنه شيعي، وللكوردي انه لُرّي؛ أي انه كردي من جنوب العراق. ينظر: حنا بطاطو، العراق، ترجمة: عفيف الرزاز، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1995)، الكتاب الثالث، ص ص121. 147.

(15) كانت رسالة الدولة إلى الشيعة تتمثل في تحديد جهة الولاء، أي انه ليس أمامهم سوى التبرؤ من تراثهم الثقافي لكي يصبح بوسعهم التمتع بالمزايا التي تمنحها الدولة؛ بمعنى أن يكونوا عراقيين أو عراقويين، وفي الواقع، لم يحقق أي بروز سياسي في ظل البعث سوى أولئك الشيعة الذين فعلوا ذلك ممن كرسوا أنفسهم لخدمة النزعة القومية العروبية. ينظر: اريك دافيس، مصدر سبق ذكره، ص15.

(16) لؤي خزعل جبر، تدمير الذاكرة العراقية- ديناميات إنتاج الرثاثة والعجز والأوهام، في كتاب، الرثاثة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص323.

(17) Davis, E. Taking Democracy Seriously in Iraq.Massachusetts: The Institute for Iraqi Studies at Boston University, (2015), P15.

(18) إن الانغماس في الخطاب التاريخي واستحضار ملفات الأمس لتمثلها دون فحص قمعٌ للذات المعاصرة، وحملها على تقمُّص الذات التاريخية غير السوية، واستحضار الدور التاريخي بكل نكساته، وتقمصهُ تقمُّصاً مُدانَ. ينظر: محمد عطوان، مصدر سبق ذكره، ص230.

(19) محمد عطوان، المصدر السابق، ص226.

(20) إسماعيل نوري الربيعي، عراق الهوية النسقية، مجلة الكوفة الدولية، العدد (4)، 2013، ص137-138.

(21) وذلك لغياب الأيديولوجية الوطنية أي عدم أهلية المفاهيم التي طرحت في ذلك الوقت لتحقيق المطامح الوطنية للمجموعات المكونة للمجتمع العراقي، فمفهوم الهيمنة الوطنية الذي ظل سائداً منذ بداية تكوين الكيان العراقي حتى سقوط النظام السابق والذي وفر الأرضية الشرعية لحكم العرب السُنّة لباقي المجموعات لم يكن يتواءم مع القيم الاجتماعية والدينية لهذه المجموعات، فكل مجموعة كانت تحمل رؤيتها الخاصة بشأن تشكيل هذه الهوية، فالعرب الشيعة والأقليات الأخرى كانوا يرون أن الهوية الوطنية يجب إن تكون مبنية في جوهرها وتوجهاتها على الأساس الجغرافي بمعنى أن

تحتضن القيم والعادات والتقاليد المحلية المختلفة، بينما رأى السُنّة أن هذه الهوية يجب أن تبنى على أساس قومي بمعنى أن نمط القومية العربية الذي يمارسه السُنّة بتخطى حدود الدولة العراقية ليشمل الوطن العربي ككل وهو الأساس في بناء هذه الهوية. إن التعارض ما بين هاتين الرؤيتين، وعدم قدرة النظام التعليمي المدرسي على محو العوامل التي أسهمت في تكوين الذاكرة الجماعية للشيعة والأكراد، والخلاف التاريخي بين السُنّة والشيعة حول خلافة الرسول، وتهميش الشيعة وشعورهم بالغبن وعدم العدالة، وخشية الأكراد على هويتهم القومية وتماسك مجتمعهم من محاولات الدولة المستمرة فرض سياسة الدمج الثقافي أدى إلى توليد شعور بضعف الانتماء للدولة من قبل الشيعة والأكراد. ينظر: ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وما بعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد (35)، 2008، ص140.

(22) أياد العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد 2003، مجلة الكوفة الدولية، العدد (4)، 2013، ص195.

(23) سعدي الإبراهيم، الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، (بغداد: دار الكتب العلمية، 2014)، ص295.

(24) أدى القمع والسياسات التمييزية التي مارسها النظام البعثي إلى بناء سردية الضحية الشيعية، وقد لعبت السياسات الحكومية الجديدة دوراً مماثلاً في بناء سردية الضحية السُنيّة.. حيث يشعرُ الكثيرُ من العرب السُنّة بأن هناك تمييزاً منهجياً يُمارَس ضدهم. وتتبنى الجماعات المتطرفة مثل هذه المشاعر، وغالباً ما تُبالغُ فيها كأدوات للتعبئة، فقد سكت الكثير من السُنّة عن عنف الجماعات المتطرفة الأخرى معتقدين بأنه يمثل وسيلة لموازنة الممارسات القمعية لقوات الأمن العراقية، وقد أثار هذا بدوره شعوراً لدى الشيعة بأن السكان السُنّة يوفرون ملاذاً آمناً للإرهابيين لمهاجمة المدنيين الشيعة، ومن ثم سكت الكثير من الشيعة عن انتهاكات قوات الأمن العراقية في هذه المناطق، ومن هنا أسهم العنف والعنف المضاد في تعزيز الحلقة المفرغة، والواقع أن العنف الذي اندلع بعد حرب 2003 في العراق وتصاعد في الفترة من 2006 ـ 2007 وأدخل البلاد في أتون حرب أهلية، وأدى العنف إلى تحسين الحدود الطائفية، وفرض إرادة المسلحين على مجتمعاتهم، وتعميق المشاعر المتبادلة من حيث الظهور بمظهر الضحية، وتعزيز الفصل بين الطائفتين في المناطق التي كانت مختلطة في السابق. كما أدى إلى تسريع عملية التطييف بوتيرة أعلى لأن العنف استبعد الأصوات المعتدلة وأقساها، وجلب سرديات طائفية جديدة، العدو فيها هو؛ "الآخر الطائفي" و"الأبطال" هم أولئك الذين دافعوا عن الطائفة وهزموا "العدو" وفي حين يمكن احتواء هذا الاستقطاب الاجتماعي والثقافي إذا تم تعزيز التواصل بين الطائفتين وتشكيل حكومة وطنية شرعية، فإنه أيضاً عرضة إلى أن يصبح جزءاً من الذكريات التاريخية التي تشكل الهويات الجماعية. ينظر: حارث حسن، الأزمة الطائفية في العراق ـ إرث من الإقصاء، (بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2014)، ص23.

(25) سعدي الإبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 294.

(26) أنتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة: فايز الصياغ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص314_315.

(27) وفي هذا السياق، يتلخص ذلك عبر تعبيرات المُبالغة مُفخمة ذات رنين انفعالي عالي، فتُحدث أكثر من فجوة بين الدال والمدلول، وبين المفهوم والواقع، وبين المرسل إليه، وهذا المتاع الأخطر الذي بتوارثه المشتغلون بالسياسة والمتكلمون بها، والموجه لأغراض المدح والذم، بوساطة لغة الخطاب السياسي للأحزاب الراديكالية التي تسيدت الساحة، ولا ننسى بطبيعة الحال لغة الخطاب الديني ذات الثقل التعبوي التي لُفحت بها لغة السياسة بعد صعود الإسلام السياسي، وكل ذلك لايؤدي إلى ترجمة الواقع، إنما يكون أداة مصطنعة تؤسس الأزمات والصراعات، وبذلك أصبحت فجوة فاقدة لأي طراوة أو تناغم، تعكس كآبة أرواح منتجيها ووحشتها. ينظر: سعد محمد رحيم، صراع الدولة والجماعات في العراق، (بيروت: دار سطور للنشر والتوزيع، 2015)، ص ص16.17.

(28) وتصنف العناصر الثقافية في أي مجتمع إلى ثلاثة أصناف هي: (1) العناصر الثقافية العامة: هي العناصر الثقافية المشتركة والتي تكون القاسم المشترك لكل أفراد المجتمع مثل الدين ومصطلحات اللغة والعادات والتقاليد والأفكار وأنماط السلوك والزي والتحية والقيم والعلوم، وكذلك المنتجات الصناعية والمادية الشائع استعمالها في المجتمع. (2) العناصر الثقافية الخاصة: وهي العناصر الثقافية التي تخص فئة اجتماعية أو قومية أو دينية أو طبقية أو مهنية لا يشارك فيها سوى أفراد من فئة متميزة معينة. (3) العناصر الثقافية المتغيرة: وهي العناصر الثقافية الجديدة التي يمارسها عدد محدود من المجتمع والتي تكون عرضة للتبدل والتغير والاهتزاز كالأنواع الثقافية الجديدة مثل الموضات والتيارات الثقافية والسياسة وقد تزول إذا لم يقبلها المجتمع أو قد تنتقل العناصر الثقافية العامة أو الخاصة بحسب أهميتها في تحقيق وظائف نوعية للمجتمع. ينظر: خزعل الماجدي، الثقافة العراقية المعاصرة . حضور العناصر وغياب البنى والنظم والوظائف، مجلة الكوفة الدولية، العدد (4)، 2014، ص96.

(29) صلاح الجابري، التفكير وصدمة التغيير . أنماط التحول في العراق بعد 2003، مجلة الكوفة الدولية، العدد (2)، 2013، ص ص110.111.

(30) خزعل الماجدي، مصدر سبق ذكره، ص101.

(31) ينظر: سعد محمد رحيم، مصدر سبق ذكره، ص43-44.

(32) أن التشخيص الجغرافي له مدلولات ثقافيه، تتجلى عبر التسميات المكانية (هذا بغدادي أو بصراوي)، لأن كلمة عراقي لم يكن لها أي مدلول اجتماعي مفهوم أو مقبول. ينظر: عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص263.

(33) سيار الجميل، مصدر سبق ذكره، ص221.

(34) أنتوني غدنز،مصدر سبق ذكره، ص315.

(35) حسن العلوي، مصدر سبق ذكره، ص273.

(36) ويفهم من ذلك أن الفتح العربي للعراق كان نقطة تحول ثقافي، ولكن التغيير كان

بطيئاً، كما كان الأثر مباشراً أو منصباً على العقول أكثر منه على الأعراف والتقاليد، فمثلما ورثت المسيحية الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية، ورث الإسلام ثقافة غرب آسيا والشرق الأدنى؛ وبهذا المعنى يمكن القول إن الإسلام لم يلغ الثقافة العراقية القديمة، بل إن بعضهم يعتبر أن الإسلام استمرار وبناء لثقافة أقدم. ينظر: عزمي الحاجي، مصدر سبق ذكره، ص 101. كذلك ينظر: عبد الأمير الحمداني، جذور اجتماعية وافدينية من السهل الرسوبي: مقاربة النو . كارية لبعض الظواهر الاجتماعية في المجتمع العراقي، مجلة الكوفة الدولية، العدد (4)، 2013، ص140.

(37) حسن ناظم، الكرد في الثقافة العراقية . السياسات والتخيلات، مجلة الكوفة الدولية، العدد (2)، 2013، ص142.

(38) علي حاكم صالح، مصدر سبق ذكره، ص129_130.

(39) Dawisha. A., &Dawisha. K. How to build a democratic Iraq. Foreign Aff., 82, (2003), P36.

(40) وتتمحور الثقافة السياسية حسب التصنيف الذي أورده (غابريل الموند وسيدني فيربا) في كتابيهما (الثقافة المدنية)، وهو التصنيف الأكثر شيوعاً حول ثلاثة أنماط تحددها أربعة موضوعات، هي النظام السياسي، والمدخلات أي نشاط الأفراد السياسي مثل الترشيح والانتخاب، والمخرجات أي نشاط الحكومة مثل تقديم المساعدة الاقتصادية للمواطنين وتنظيم شؤونهم ورعاية مصالحهم، وتصور الأفراد لذواتهم كمشاركين في الفعاليات السياسية، وهذه الأنماط هي: الثقافة الخنيعة التقليدية، والثقافة التابعة الخاضعة، والثقافة المشاركة. ينظر: علي الدين هلال ونيفين مسعد، النظم السياسية العربية- قضايا الاستمرار والتغيير، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص124.

(41) نقلاً عن: علي حاكم صالح، مصدر سبق ذكره، ص130.

(42) ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص145.

(43) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الآمة . دراسة حالة العراق، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص321_322.

(44) Hadad. H. Has Democratization in Iraq Failed. Kings College. Al Bayan Center Publications Series. (2016), P9.

(45) ينظر: ياسين البكري وهالة تركي: التشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2013)، ص282_283.

(46) Smith. T. & Diamond. L. Was Iraq a Fool's Errand-What Really Went Wrong? Foreign Affairs. (2004), P130.

(47) See. Rahimi. B. Ayatollah Ali al-Sistani and the democratization of post-Saddam Iraq.Middle East.8(4). (2004). P17,18.